لأن أيا مفعول مطلق لينقلبون لا مفعول به للعلم لأن الاستفهام لا
يعمل فيه ما قبله ومجموع الجملة الفعلية في محل نصب بفعل العلم ومما
يوهمون في انشاده واعرابه ستعلم ليلى أي دين تداينت وأي غريم للتقاضي
غريمها والصواب فيه نصب أي الأولى على حد انتصابها في أي منقلب الخ
أنها مفعول به لا مفعول مطلق ورفع أي الثانية مبتداء وما بعدها الخبر
والعلم معلق عن الجملتين المتعاطفتين الفعلية والاسمية واختلف في
نحو عرفت زيدا من هو فقيل جملة الاستفهام حال ورد بأن الجمل الانشائية
لا تكون حالا وقيل مفعول ثان على تضمين عرف بمعنى علم ورد بأن التضمين
لا ينقاس وهذا التركيب مقيس وقيل بدل من المنصوب ثم اختلف فقيل
بدل اشتمال وقيل بدل كل والأصل عرفت شان زيد وعلى القول بأن عرف
بمعنى علم فهل يقال أن الفعل معلق ام لا قال جماعة من المغاربة اذا قلت
علمت زيدا لابوه قايم او ما أبوه قايم فالعامل معلق عن الجملة وهو عامل
في محلها النصب على أنها مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لأن الجملة
حكمها في مثل هذا ان تكون في موضع نصب وأن لا يوثر العامل في لفظها
وان لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا أبوه قايم واضطرب في ذلك كلام
الزمخشري فقال في قوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن في سورة هود انما جاز تعليق
فعل البلوى لما في الأختبار من معنى العلم لأنه طريق اليه فهو ملابس له
كما تقول انظر أيهم احسن وجها واستمع ايهم أحسن صوتا لأن النظر والاستماع
من طريق العلم انتهى ولم أقف على تعليق النظر البصري والاستماع
الا من جهته وقال في تفسير الآية في سورة الملك ولا يسمى هذا تعليقا
وأنما التعليق أن يوقع بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه جميعا كعلمت

ابي

ابهما عمرو الا ترى أنه لا يفترق الحال بعد تقدم أحد المنصوبين بين مجيء
ماله الصدر وغيره ولو كان تعليقا لافترقا في علمت زيدا منطلقا وعلمت
أزيد منطلق **تنبيه** فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب ظهور
ذلك في التابع فتقول عرفت من زيد وغير ذلك من اموره واستدل ابن
عصفور بقول كثير وما كنت أدري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب
حتى تولت بنصب موجعات ولك ان تدعي ان البكا مفعول وأن ما زائدة
أو أن الأصل ولا ادري موجعات فيكون من عطف الجمل او ان الواو للحال
وموجعات أسم لا اي وما كنت ادري قبل عزة والحال أنه لا موجعات للقلب
موجودة ما البكا ورأيت بخط الامام بهاء الدين بن النحاس رحمه الله الحق
منه أقول القياس جواز العطف على محل الجملة المعلق عنها بالنصب ثم
رايته منصوصا انتهى وممن نص عليه ابن مالك والاوجه للتوقف فيه مع
قولهم أن المعلق عامل في المحل **الجملة الرابعة** المضاف اليها ومحلها
الجر ولا يضاف الى الجملة الا ثمانية أحدها أسماء الزمان ظروفا كانت أو
أسما نحو والسلام علي يوم ولدت ونحو وانذر الناس يوم يأتيهم العذاب
ونحو لتنذر يوم التلاق يوم هم بارزون ونحو هذا يوم لا ينطقون ألا ترى
أن اليوم ظرف في الأولى ومفعول ثان في الثانية وبدل في الثالثة وخبر في
الرابعة ويمكن في الثالثة ان يكون ظرفا ليخفى في قوله تعالى لا يخفى على الله منهم
شيء ومن أسماء الزمان ثلثة اضافتها الى الجملة واجبة اذ باتفاق واذا
عند الجمهور ولما عند من قال باسميتها وزعم سيبويه ان اسم الزمان المبهم
ان كان مستقبلا فهو كاذا في اختصاصه بالجمل الفعلية وان كان ماضيا
فهو كاذ في الاضافة الى الجملتين فتقول أتيك زمن يقدم الحاج ولا يجوز

١

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)